



ACAPS

هيئة مراقبة التأمينات و الاحتياط الاجتماعي
 المراقبة والتأمينات و الاحتياط الاجتماعي
 Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale

2026

رسالة إخبارية



تقديم

وتعد إعادة التأمين والتأمين المشترك من أهم آليات تقاسم المخاطر. فإعادة التأمين تُمكن مقاولة التأمين من تحويل جزء من المخاطر التي اكتتبتها إلى معيد تأمين واحد أو عدة معيدي تأمين، بينما يتيح التأمين المشترك لعدة مقاولات من تأمين تغطية الخطر نفسه بشكل جماعي، بحيث تتحمل كل مقاول حصة محددة منه.

وفي ظل بيئة تتسم بارتفاع المخاطر وتزايد تعقيداتها، تساهم هاتان الآليتان في تعزيز متانة مقاولات التأمين وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ودعم التنمية الاقتصادية.

في هذا العدد، ندعوكم إلى اكتشاف آليات إعادة التأمين والتأمين المشترك باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في تدبير مخاطر التأمين. وسنتناول كيفية اشتغالهما، وأهم أشكالهما، والدور الذي يضطلعان به في تعزيز استقرار القطاع وصابته.

يعد التأمين من أهم الآليات التي تمكّن الأفراد والمقاولات وسائر المؤسسات من نقل العبء المالي للمخاطر التي قد يتعرضون لها إلى مقاولة التأمين. غير أنه عندما يقع حدث جسيم أو تتراكم الخسائر بشكل استثنائي، يبرز تساؤل جوهري: كيف يستطيع قطاع التأمين استيعاب صدمة بهذا الحجم مع الاستمرار في الوفاء بالتزاماته تجاه المؤمن لهم؟

يتضح من خلال الممارسة أن بعض المخاطر قد تتجاوز قدرة مقاولة واحدة للتأمين على تحملها دون التأثير على متانتها المالية. ويشمل ذلك، على وجه الخصوص، المخاطر الكارثية، والمشاريع الصناعية والبنيات التحتية الكبرى، فضلاً عن الأحداث التي قد تؤثر في الوقت نفسه على عدد كبير من المؤمن لهم.

وفي هذا السياق، تلجأ مقاولات التأمين إلى آليات تسمح بتوزيع هذه المخاطر بين عدة فاعلين في القطاع، وفي مقدمتها إعادة التأمين والتأمين المشترك.

إعادة التأمين: آلية لنقل المخاطر

ويساهم هذا التحويل في توزيع الأعباء المالية المرتبطة بالمخاطر بين المؤمن ومعيد التأمين، ويحد من تأثير الحوادث الكبرى أو تراكم الحوادث على الوضعية المالية للمؤمن.

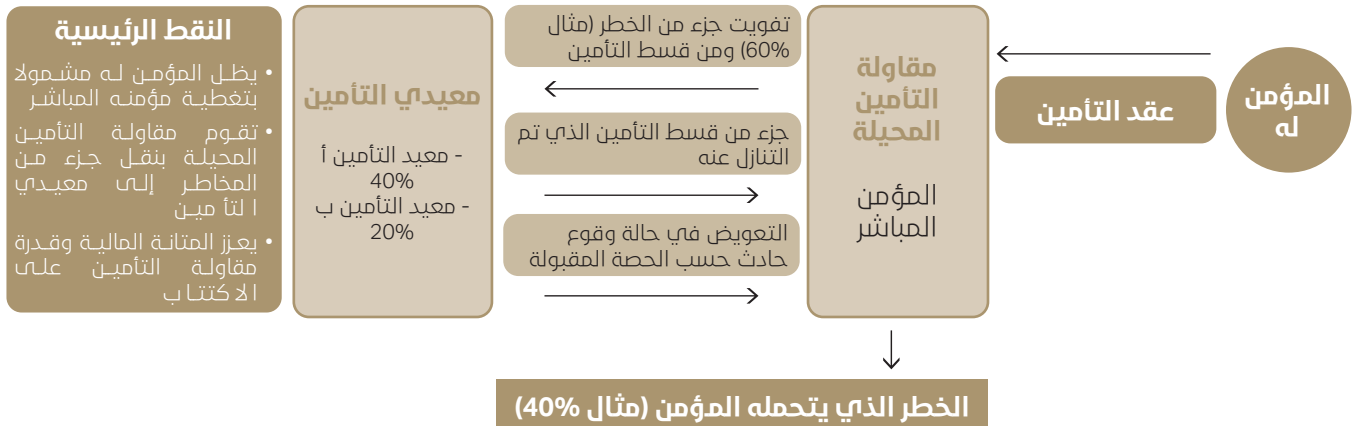
وتجدر الإشارة إلى أن إعادة التأمين لا تؤثر على العلاقة التعاقدية القائمة بين المؤمن له ومقولة التأمين. فالمؤمن له يظل مرتبطاً حصرياً بمقولة التأمين التي أبرم معها عقد التأمين، والتي تبقى مخاطبه الوحيد والمسؤولة وحدها عن تنفيذ التزاماتها التعاقدية تجاه المؤمن له.

قد تواجه مقاولات التأمين مخاطر تفوق قدرتها الذاتية على التحمل، بحيث لا يكون مبدأ التعاضد كافياً لضمان التوازن المالي. وهنا تبرز أهمية إعادة التأمين باعتبارها أداة أساسية لتوزيع المخاطر وتعزيز قدرة السوق على استيعاب الخسائر الكبرى.

وتعرّف إعادة التأمين بأنها آلية تقوم بموجبها مقولة التأمين بتحويل جزء من المخاطر التي اكتسبتها إلى معيد تأمين، وذلك في إطار اتفاقية لإعادة التأمين.

وبعبارة أخرى، لا تحتفظ مقولة التأمين بالضرورة بكامل المخاطر التي توافق على تغطيتها، بل يمكنها تحويل جزء منها إلى معيد التأمين.

إعادة التأمين



معيد التأمين

في المغرب، تتولى شركة إعادة التأمين المركزية (SCR)، التي أصبحت تُعرف باسم «Atlantic Re»، مزاولة نشاط إعادة التأمين.

وقد أُسست سنة 1960 بموجب اتفاقية بين الدولة المغربية وصندوق الإيداع والتدبير، وتضطلع بدور معيد التأمين من خلال تحمل جزء من المخاطر التي تفوتها مقاولات التأمين مقابل أقساط إعادة التأمين.

ويشمل نشاطها مختلف فروع التأمين، سواء تأمينات الأشخاص أو التأمينات المرتبطة بالأنشطة.

ولا يقتصر نشاط الشركة على السوق المغربية فحسب، بل يمتد أيضاً إلى عدد من الأسواق الإقليمية والدولية.

المفاهيم الأساسية

مقولة التأمين التي تكتتب الخطر الأصلي لفائدة المؤمن له، وتقرر تحويل جزء من هذا الخطر إلى معيد التأمين.	المحيلة
جزء من الخطر المنقول من قبل المؤمن إلى مقولة إعادة التأمين.	تفويت
مؤسسة متخصصة توافق على تحمل جزء من هذه المخاطر، وفقاً للشروط المتفق عليها بين الأطراف المهنية.	معيد التأمين
حصة الخطر التي تحتفظ بها مقولة التأمين لحسابها الخاص.	الاحتفاظ
اتفاقية تربط مقولة إعادة التأمين والمقولة المحيلة لفترة محددة (عادةً سنة واحدة) وتحدد شروط نقل المخاطر لمحفظة كاملة من العقود.	اتفاقية إعادة التأمين

الأشكال الرئيسية لإعادة التأمين

يمكن تقديم أشكال إعادة التأمين وفق معيارين رئيسيين:

■ أولاً: حسب طريقة الاكتتاب

- إعادة التأمين بموجب اتفاقية ؛
- إعادة التأمين الاختيارية.

■ ثانياً: حسب طريقة توزيع المخاطر

- إعادة التأمين التناسبي ؛
- إعادة التأمين غير التناسبي.

وفقا لكيفيات الاكتتاب

إعادة التأمين الاختيارية	إعادة التأمين بموجب اتفاقية
تقوم هذه الصيغة على دراسة كل خطر على حدة. فإذا رغبت مقاولة التأمين في تغطية خطر ذي طبيعة خاصة أو استثنائية، فإنها تعرضه على معيد التأمين الذي يظل حراً في قبوله أو رفضه. ويُعد هذا الشكل من أقدم أشكال إعادة التأمين، ويُستعمل عادة عندما تكون خصائص الخطر غير ملائمة للإدراج ضمن اتفاقية إعادة تأمين قائمة بين الطرفين.	تعتمد هذه الصيغة على اتفاق يُبرم مسبقاً بين مقاولة التأمين ومعيد التأمين ويشمل محفظة محددة من المخاطر. وتتم تغطية جميع المخاطر الداخلة ضمن نطاق الاتفاقية بشكل تلقائي وفق الشروط المتفق عليها، دون الحاجة إلى دراسة كل خطر على حدة من طرف معيد التأمين. ويُستخدم هذا النوع على نطاق واسع بالنسبة لمحفظة العقود المتجانسة، مثل تأمين السيارات أو التأمين متعدد المخاطر على السكن.

وفقا لطريقة توزيع المخاطر

إعادة التأمين غير التناسبي	إعادة التأمين التناسبي
لا يتدخل معيد التأمين إلا عند تجاوز قيمة الأضرار، حداً معيناً في العقد. فالمنطق المتبع هنا لا يقوم على التقاسم النسبي للأقساط والحوادث، بل يركز على الحماية من الخسائر التي تتجاوز مستويات منصوص عليها بين الطرفين.	يتقاسم المؤمن ومعيد التأمين أقساط التأمين والتعويضات وفقاً للنسب المحددة تعاقدياً. وبعبارة أخرى، فإن حصة التعويض التي يتحملها معيد التأمين تعادل، مبدئياً، حصة قسط التأمين المحصل عليه.

التأمين المشترك: آلية لتقاسم المخاطر

مقولة التأمين بعرض جزء من الخطر على مؤمن آخر أو عدة مؤمنين للمشاركة في تغطيته .

مثلاً، يمكن أن يتم تأمين مصنع بنسبة 40% من طرف المؤمن «أ»، بينما يتولى المؤمنان «ب» و«ج» تغطية 30% لكل منهما.

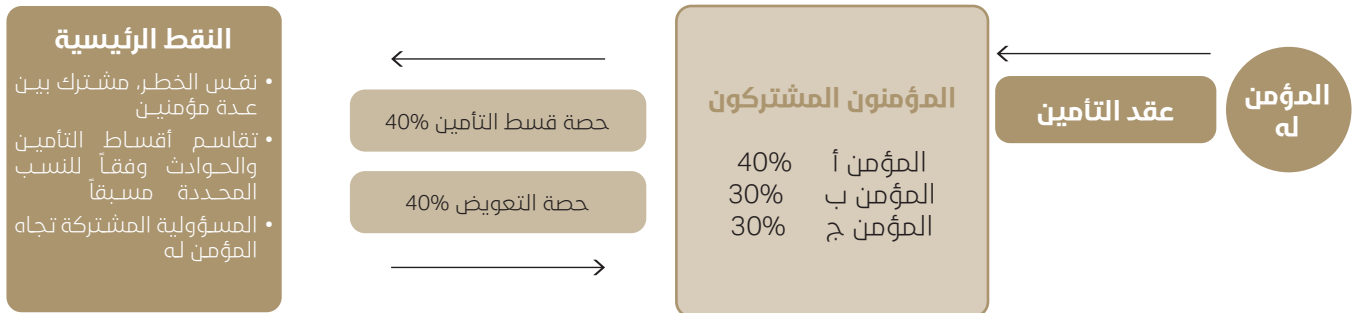
وفي هذه الحالة، يتقاسم المؤمنون المشتركون أقساط التأمين المحصلة من الزبون بحسب حصصهم، ويتحمل كل منهم التعويضات المستحقة بنفس النسب عند وقوع الحادث.

يجب عدم الخلط بين إعادة التأمين والتأمين المشترك. ففي التأمين المشترك، يقسم الخطر أفقياً، حيث يقترح المؤمن تغطية جزء من الخطر على مؤمن آخر أو عدة مؤمنين.

على سبيل المثال، يمكن تأمين مصنع بنسبة 40% من قبل مقولة التأمين «أ»، بينما تغطي كل من المقاولتان ب وج 30% من المخاطر. وتتقاسم مقاولات التأمين الثلاث قسط التأمين المدفوع من قبل مكتب العقد بالتناسب مع حصصهم، ويتدخلون في حالة وقوع حادث بنفس النسبة.

في التأمين المشترك، يتم توزيع الخطر أفقياً بين عدة مؤمنين منذ البداية. حيث تقوم

التأمين المشترك



بالنسبة لقسط تأمين قدره 100.000 درهم، قام المؤمن «أ» بتحصيل مبلغ 40.000 درهم على أن يتحمل 40% من أي تعويض مستحق

التأمينات المعيارية

يستلزم آجالاً مرتبطة بالخبرة ودراسة الملفات وتحديد حجم الخسائر.

أما في التأمين المعياري، فإن تفعيل التغطية يعتمد على تحقق مؤشرات تم تحديدها مسبقاً، مثل شدة الزلزال أو موقعه الجغرافي أو غير ذلك من المعايير الفيزيائية القابلة للقياس.

وقد أثبت هذا النوع من التأمين فعاليته عقب زلزال 8 شتنبر 2023، من خلال عقد التغطية المعيارية الذي اكتتبه صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية، والتي مكنت من تسريع تعبئة الموارد المالية لفائدة المتضررين.

يعتمد التأمين المعياري على مبدأ صرف مبلغ معين بشكل تلقائي عند تحقق حادث قابل للقياس يتجاوز عتبة معينة تم الاتفاق عليها مسبقاً وذلك وفق معايير محددة بالعقد ودون الحاجة إلى تقييم دقيق لحجم الأضرار الفعلية.

وتتيح هذه الآلية تسريع تعبئة الموارد المالية وتوفير السيولة في وقت وجيز، مما يجعلها أداة فعالة بشكل خاص في مجال تدبير المخاطر الكارثية.

وفي نموذج التأمين التقليدي، يرتبط التعويض بعملية تقييم مفصلة للأضرار الفعلية، وهو ما

ROYAUME DU MAROC



ACAPS

هيئة مراقبة التأمينات و الاحتياط الاجتماعي
المملكة المغربية | المملكة المتحدة | المملكة العربية السعودية
Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale